ثالثا:

العلاج

1- قراءة في مشهد سياسيّ مختل

سوف أحاول في هذا القسم تقديم قراءة لمكونات المشهد السّياسيّ عموما منذ 2011 إلى حدود سنة 2022. ذلك أنّه بعد هذا التّاريخ كما رأينا، دخل المشهد السّياسيّ في حالة استثنائية تتمثّل في خنق الأحزاب وتتبع القيادات المعارضة دون وجه حقّ بالإضافة إلى التضييق على الإعلام وعلى كلّ صوت حر وانتصاب الحاكم فاعلا وحيدا في الشّأن العامّ. وسوف أعتمد في مقاربتي على هذا الرسم البياني كي أبسط فهم الخارطة السّياسيّة في تونس وذلك بالاعتماد على بعض المقاييس الموضوعية الّتي تفيدنا بها العلوم الاجتماعيّة الّتي تتناول الشّأن السّياسيّ. وسوف أحاول توزيع القوى السّياسيّة حسب خطابها ومواقفها من هذه المقاييس وكذلك حسب وزنها كما ظهر من خلال استطلاعات الرأي المعلنة والّتي تعود إلى بداية سنة 2022.

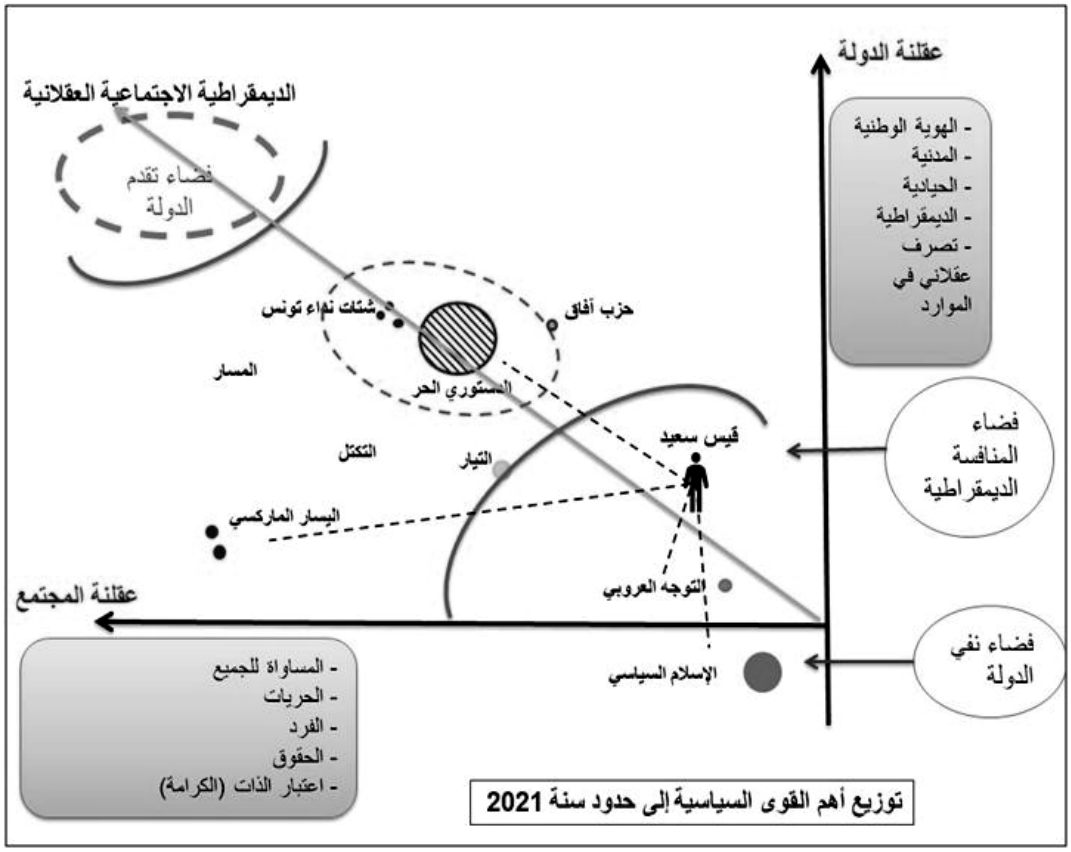

رسم 12: توزيع أهمّ القوى السياسية إلى حدود سنة 2021

قد توجد مقاربات أخرى موضوعية تعتمد على مقاييس مختلفة، غير أنّني أعتقد أنّ هذه المقاربة هي الأكثر ملائمة للواقع التّونسيّ باعتباره وضعا انتقاليا. ويستجيب هذا الرسم البياني لحاجة ملحة لدى شريحة واسعة من التونسيّين الّتي اختلطت عليها الأمور بحكم تضخم عدد الأحزاب وتغير التحالفات وتداخل الإيديولوجيات. فتداخل المشهد السّياسيّ وتشابكه وتحولاته السّريعة تعتبر من بين الأسباب الّتي تفسر ليس فقط عزوف العديد من التونسيات والتونسيين عن المشاركة في العمليّة السّياسيّة، بل أيضا نفورهم مجال السّياسة بشكل عام بعد أن فقدوا الأمل في أي إصلاح ممكن. أسعى هنا إلى أن تكون المقاربة وسيلة بيداغوجيّة تساعد

على الفهم وتعيد الأمل من جديد في إمكانيّة تجديد سياسيّ حقيقي ضامن للتقدم.

أميز هنا بين محورين نظريين تدور حولهما الحياة السّياسيّة، هما محور الدّولة، أي الدّولة الوطنيّة، ومحور المجتمع. ويتطوّر المحوران باتجاه اكتساب مزيد من العقلنة في مجالات أساسية. فالدولة الحديثة تتطوّر باتجاه العقلنة من خلال تعزيز الهوية الوطنيّة ومدنية الدّولة مع ما تضمنه من حيادية الإدارة وتطوّر القوانين. كما تتمثّل عقلنة الدّولة أيضا في حسن التصرف في الموارد بما يضمن النّموّ الاقتصاديّ وإنتاج الثروة. أمّا على مستوى النّظام السّياسيّ فتتمثل العقلنة في المرور من الحكم الأحادي إلى التشاركيّة التّمثيليّة. وفي ارتباط وثيق مع محور مسار عقلنة الدّولة، يتطوّر المجتمع بدوره باتجاه عقلنة العلاقات بين أفراده على قاعد المساواة المواطنيّة والحرّيّات الجماعيّة والفردية واحترام الفرد والتقليص من اللاّ عدالة من أجل الرفاه الاجتماعيّ في محيط سليم. يعطينا هذا الرسم فضاءين: فضاء المنافسة الدّيمقراطيّة والذي يتطلّب حدا أدنى من الإيمان بالدولة الوطنيّة وحدا أدنى من الإيمان بالمجتمع كوحدة من المواطنين الأحرار المتساويين. أمّا إذا غاب الإيمان بالدولة فيعني ذلك التواجد خارج فضاء المنافسة الدّيمقراطيّة.

بغض النّظر عن التصريحات والمواقف، المتعارضة أحيانا، من الواضح أنّ حركات الإسلام السّياسيّ تجد نفسها خارج فضاء المنافسة الدّيمقراطيّة بحكم عدم إيمانها بالدولة الوطنيّة وبحكم اعتمادها على مفهوم الجماعة وليس على مفهوم المجتمع بما يعنيه من فردنة وحرّيات. مثل هذا المعطى واضح سواء من خلال الأدبيات المعروفة أو من خلال ممارسة الحكم بين 2012

و2013 (مثال مشاريع القوانين حول المساجد أو قانون الأوقاف أو محاولة دسترة الشريعة). إنّ المسألة هنا ليست إيديولوجية، لأنّه لو أردنا مثلا تحديد موقع لحزب يساري تروتسكي مثلا لوجدناه في نفس الفضاء نظرا لعدم الاعتراف بالدولة الوطنيّة. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ حزب حركة النهضة وتيّارات الإسلام السّياسيّ عموما تراجعت من حيث قاعدتها الانتخابية منذ سنة 2012 كما تثبته نتائج الانتخابات. وقد تسارعت وتيرة تراجع حركة النهضة بعد سنة 2019 بتزايد تلاعب رئيسها بالبرلمان وبالسلطة عموما دون أي اكتراث لمصالح لمواطنين. لقد كان الحلّ ممكنا قبل 25 جويلية 2021 عبر حل البرلمان لذاته وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها بعد مراجعة الأطر القانونية. لكن حركة النهضة كانت ترفض ذلك وهي المتسبب الرئيسي فيما حصل لاحقا. وبالرغم من أنّ قيس سعيّد بنى سرديّته في الحكم على معارضة حركة النهضة، لكن طريقة تسيير الدّولة وطريقة التّعامل مع مجمل مكوّنات المجتمع السّياسيّ قد تساهم في إعادة الرّوح لهذا التيّار سواء من حيث عودة سرديّة المظلوميّة وخاصّة من خلال التطبيع مع أفكار الإسلام السّياسيّ كما تبرزه دسترة الشريعة.

تموقع أحزاب إيديولوجيا القومية العربية في بداية فضاء الدّولة لأن أغلبها يعتقد في وجود الدّولة الوطنيّة فقط كمعطى مرحلي في مسار أهم هو بناء الأمة العربية. فقد بقيت هذه الأحزاب في وضع تجاذب بين واقع الأمة السّياسيّة كما يعيشه الشّعب وبين حلم إيديولوجيا الأمة الأثنيّة وهي مظهر آخر من مظاهر ثقافات ما قبل الدّولة. يفسر لنا هذا التموقع الإيديولوجي تذبذب المواقف السّياسيّة لحزب حركة الشّعب مثلا بين مساندة حركة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي ثمّ مساندتها لقيس سعيّد

ضدّ النهضة بعد ذلك. ويبين انخراط التيّار العروبيّ فيما يسمّى «بمسار 25 جويلية» مدى هشاشة مكون الدّيمقراطيّة والحرّيّة في هذه الإيديولوجيا. أمّا على المستوى المجتمعيّ فتبقى قوى هذه العائلة الفكريّة بعيدة عن مقاييس العقلنة المجتمعيّة من حريات ومساواة لأنّها لا تأخذ حيزا كافيا في خطابها وفي برامجها، بل أنّها تعارضها. غير بعيد عن تيار القومية العربية نجد حزب التيار الدّيمقراطيّ الّذي يمثل حالة من التيه على مستوى الهوية تبرز من خلال التجاذب الواضح بين مفهوم الدّولة الأمة والمحافظة الدينية والانتماء القومي العربي قبل التحولات الأخيرة والمراجعات. وربّما يعود ذلك إلى تفرّع هذا الحزب عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الّذي يعد خليطا بين عديد التوجّهات بما فيها حتّى الإسلامية بالنظر إلى ظروف تأسيسه قبل الثّورة. نفس هذا التيه الهووي يفسر تقلب تحالفات حزب التيار بين تورط في مساندة الإسلاميين ثمّ تحالف مع حزب قومي عربي وانتهاء بمواجهة مع هذين الحليفين السابقين. في المقابل، ومنذ أزمة نهاية سنة 2021 بدأت مواقف الحزب تتماهى أكثر مع مقتضيات الدّولة والحداثة مع بداية خروج لافت من فضاء المحافظة الّذي كان سائدا سابقا. أرى من خلال مواقف قيادته الجديدة تقاربا مع ما تمّ طرحه هنا. حيث أصبح هذا الحزب، حسب اعتقادي، أقرب إلى الفضاء الحداثي العقلاني وخاصّة في إيمانه بالمسألة الدّيمقراطيّة عوض التركيز فقط على الفساد كما كان سابقا، بالإضافة إلى قبوله التحديث المجتمعيّ مثل المساواة في الميراث. فالتحولات الأخيرة لهذا الحزب تقربه أكثر إلى منطق العقلنة السّياسيّة والمجتمعيّة المقترحة هنا.

غير، بعيد عن القوى الحزبية المذكورة يمكن أن نضع ظاهرة قيس سعيّد. والحديث هنا عن ظاهرة لأنّها لم تتشكل بوضوح لا في حزب ولا حتّى في حراك مجتمعي متجانس وهي مرتبطة بمعطي نفسي مجتمعي وشخصي كما سبق ذكره. قيس سعيّد يمثل في جزء منه الشعبويّة الاحتجاجية المستندة على عودة مكبوت الثّورة المجتمعيّ والنفسي بعد سنوات الفساد السّياسي وتهميش مشكل القلق الاجتماعيّ. أنّه مزيج متناقض بين خطاب شعبويّ احتجاجي فيه القائد هو الممثل لإرادة الشّعب وبين النزعة نحو حكم الشّخص المحرّض حيث الشّعب مجرّد وسيلة تعويضية للمكبوت النفسي. في بعده الشعبوي، ينبني خطاب قيس سعيّد على مواجهة عدو داخليّ مثل المضاربين والخونة، على عكس الشعبويّة الهوويّة حيث يكون العدو خارجيا. وبغض النّظر عن البعد التحريضي الانفعالي وأرضيّة القمع الذّاتي الّذي تأسّس عليه كما سبق تفسيره، يبقى قيس سعيّد شخصيّة محافظة وبعيدة عن مظاهر العقلنة الاجتماعيّة كما يحدّدها الرّسم البياني وهذا واضح من مواقفه من الميراث ومن الفصل الخامس من دستور 2022. كما أنّ إيمانه بالدّولة لا يتعدّى كونها معطى قانونيّا، أي دون عمق تاريخي مجتمعي وثقافيّ خاصّة وهو متأثر أكثر بالمعطى العروبيّ. أنّه إفراز وفيٌّ لسمة التقاليديّة الّتي تطبع الشّخصيّة التّسلّطيّة وهو يحتطب من شتات الإيديولوجيات القومية العربية والوطنيّة واليسارية والإسلامية، لكن دون أن يكون أيا منها.

كلّ هذه القوى -مع اختلافها عن الإسلام السّياسيّ- تمثّل كتلة ما يمكن أن نسمّيه بالمحافظة المجتمعيّة. ففي خطابها تكاد تنعدم مختلف مظاهر التحديث المجتمعيّ عدى شعار العدالة الاجتماعيّة. بل ربّما هي تُعارضُ

بعضا من مظاهر هذا التحديث كما المساواة التامة بين المرأة والرجل أو مسألة الحرّيّات الفرديّة. ضمن هذه القرابة في الفضاء الفكريّ، نفهم التقارب السّياسيّ الّذي حصل بين مختلف هذه المكونات وحتّى أحيانا مع حركة النهضة.

أمّا الكتلة الثّانية على الرسم البياني فتتشكل من القوى الّتي بنت أغلب خطابها على معطى الدّولة الوطنيّة. ونجد فيها بقايا من حزب نداء تونس (أحزابا وشخصيّات) كذلك حزب آفاق تونس، ولكن حضور الحزب الحر الدستوري هو الأقوى منذ 2019. وقد استفاد هذا الأخير من نفور القواعد الانتخابية حزب النداء بعد تحالف الباجي قائد السبسي مع راشد الغنوشي. لكن هذه القواعد أصبحت أكثر راديكالية ودخلت مع خطاب عبير موسي في منحى شعبويّ هُوَويّ حول الدّولة الوطنيّة. إذ تشترك عبير موسي مع خطاب قيس سعيّد في تمجيد الزّعامة وفي تلك الحساسيّة تجاه المجتمع المدني والصّحافة والنخب مع تقسيم الشّعب إلى فئتين، وطنيين ومتعاملين مع الخارج. الفارق هو على مستوى طبيعة العدو الّذي تتم مواجهته وطبيعة المؤامرة. فإن كان العدو داخليا وكذلك المؤامرة في حالة الشعبويّة الاحتجاجية الّتي يمثلها قيس سعيّد (المحتكرون، الفاسدون...)، فهو خارجيّ في حالة الشعبويّة الهُوويّة ويتمثل في مؤامرة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة «مهندس» ما تسميه عبير موسي «ربيع الخراب العربي». والحال، للتذكير، أنّه لم يكن هذا خطابها مثلا في سنة 2012 مباشرة بعد الثّورة.

إنّ عناصر خطاب الشعبويّة الهُوويّة لدى الحزب الحرّ الدستوري تحيل على مفهوم الدّولة الوطنيّة كقوّة أكثر منها على مسألة التّمثيليّة وعلى

الدّيمقراطيّة الّتي يتمّ التشكيك فيها باعتبارها مستوردة. ويتأكّد ذلك من خلال مهاجمة التشكيلات الوسيطة والإعلام وتقريبا كلّ الخصوم السياسيين. كما يمكن أن نضيف الحضور الباهت لمسألة الحرّيّات عموما وخاصّة الحرّيّات الفرديّة في خطاب زعيمة الحزب والتعامل مع مجلة الأحوال الشّخصيّة كمعطى هُوويّ في علاقة بالذّاكرة البورقيبيّة أكثر منه مكسبا مجتمعيّا يتطوّر عبر التّاريخ. كما نشير أيضا إلى غياب مسألة العدالة الاجتماعيّة والرّفاه الاجتماعيّ والبيئيّ في هذا الخطاب بما يبعده نسبيّا عن مظاهر التحديث المجتمعيّ. رغم ذلك، وبغض النّظر عن شخص عبير موسي، يبقى وجود التيار الدستوري عمومي مهما سواء للتصدي لنزعة التّسلّط أو لبناء ديمقراطية ديناميكية مستمرة نظرا لقابليته لذلك.

يمكن وضع حزب آفاق تونس في نفس هذه الكتلة بالرّغم من الاختلاف النسبي على مستوى المرجعية الفكريّة والقاعدة الاجتماعيّة. فهذا الحزب يؤمن بالدولة بالأساس من باب نجاعتها الاقتصاديّة وليس باعتبارها تشكلا تاريخيا ومجتمعيا. كما يتأكّد ذلك من خلال شدة التركيز على الاقتصاد وخاصّة على رفع عوائق الاستثمار. في المقابل، يبقى حضور البعد المجتمعيّ ضعيفا في هذا الخطاب سواء فيما تعلق بالعدالة الاجتماعيّة أو خاصّة بمسائل الحرّيّات الفرديّة وقضايا الهوية والتراث. نحن تقريبا هنا إزاء حالة من اللبرالية المفرغة من محتواها الفكريّ. أمّا قاعدة هذا الحزب الأساسيّة فهي تتمثّل في ذوي الكفاءات من أصحاب الشهائد العليا وأصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين. غياب العمق الفكريّ لصالح البراغماتيّة الاقتصاديّة يفسر إلى حدّ ما تضارب تحالفات هذا الحزب وعدم وضوح موقفه من حركات الإسلام السّياسيّ ومن بعض القضايا

المجتمعيّة. وهذا ما يفسر من جهة ثانية أفوله بعد جويلية 2021 حيث لم يتمكن من اتخاذ موقف حاسم وبقي بين المشاركة (الاستفتاء حول الدستور) والممانعة.

يستمد وضع اليسار في هذا الفضاء وجاهته من خلال مواقف ورؤى كتلة الجبهة الشعبيّة سابقا والتي تختزل مسألة التحديث المجتمعيّ في العدالة الاجتماعيّة، دون تعريفها، مع مسحة من الشعبويّة الاحتجاجية. في المقابل يضعف حضور مسائل الحرّيّات الفرديّة مثلا أو كذلك المسألة البيئية. إذ يتمّ تقديم الفردنة غالبا كمرادف للنزعة الفرديّة بمعناها الرأسمالي القديم. من جهة ثانية، لا تحتل إشكالية الدّولة الوطنيّة مكانة هامّة في خطابات ومواقف اليسار الماركسي. بل ربّما يمكن القول بأنّه أهدر فرصة معركة الدّولة عندما كانت مهددة من طرف ثقافات ما قبل الدّولة. إذ مازالت هذه القوى اليسارية تختزل فهم الدّولة في الجهاز «الطبقي» وحصر هذا الأخير في مهمة القمع. لقد بقي هذا الصنف من اليسار بعد الثّورة في منطق نضالي أكثر منه منطق بناء ديمقراطي في سياق عودة قويّة لقوى ما قبل الدّولة. فكأن الثّورة، أي التّاريخ، فاجأت الثوار الذين بقوا رهين النضال الإيديولوجي ولم يخرجوا من هذا الهامش الضيق نحو فضاء التّاريخ الأوسع. ربّما على هذه الكتلة اليساريّة أن تخرج من حيز الإيديولوجيا الّذي حصرت فيه نفسها إلى فضاء العقلانيّة والواقعية. فهذا اليسار يشكو فعلا من أزمة هوية تفسر واقعه المتشرذم ويبقى مستقبله رهين القدرة على الإجابة على السّؤال التّالي: ما معنى أن تكون يساريا اليوم؟ فكيف نفسر التقاء هذا اليسار في جبهة واحدة مع القوميين العرب والحال أنّ هذا التيّار هو إحدى تعبيرات ثقافة ما قبل الدّولة وهو تيار

محافظ على المستوى المجتمعيّ؟ إنّ هذا اليسار ما زال مهووسا بإشكاليّة التحرر الّتي يراها أهم من قضية الحرّيّة. وما انسياق بعض من هذا الطيف لمساندة قيس سعيّد، رغم «رجعيّته»، إلاّ نتيجة لهذا الهوس التحرري.

بعض الأحزاب من فضاء اليسار الدّيمقراطيّ مثل حزب التكتّل وكذلك المسار، دفعت غاليا ثمن الخيارات السّياسيّة ولو من منطلقات وفي سياقات مختلفة. فمن الواضح أنّ حزب التكتّل قد بدأ مسار التراجع إلى حدّ فقدان كلّ قواعده تقريبا بسبب التحالف مع حركة النهضة في حكومة الترويكا. وكانت قيادته واعية بحجم هذا الخطأ بعد سنوات من ذلك، واتهمت حركة النهضة حتّى بضلوعها في انتشار العنف. أمّا حزب المسار الدّيمقراطيّ الاجتماعيّ فربّما لم يحسن التموقع بعد 2014 وخاصّة بعد بروز الشروخ في حزب النداء. فقد دفع ثمن مشاركة أمينه العامّ في حكومة الشاهد ممّا أدى إلى انقسام الحزب. كما زاد هذا التيه بعد 25 جويلية 2021 وانقسامه بين مساندة ونقد. لقد كان يمكن لهذين الحزبين وخاصّة حزب المسار أن يمثّل الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة على الأقل في خطوطها العريضة. لكن لأسف تقلصت القاعدة الانتخابية للطرفين حتّى تكاد لا تذكر.

نستنتج في النّهاية أنّ المعروض البارز والوازن اليوم على مستوى المشاريع هي فقط ثلاثة قوى تشترك فيما بينها في ذلك المنحى الماضوي المحافظ سواء باسم الدين أو باسم الشّعب أو باسم «البورقيبية». كما تشترك إلى حدّ ما في عدم جدّيتها في التّعامل مع المسألة الدّيمقراطيّة والحكم الأحادي وخاصّة قيس سعيّد وحركة النهضة. فقد بات من الواضح أنّ قيس سعيّد يسعى لإقامة حكم الشّخص عبر البناء القاعدي بالرّغم من نفور التونسيّين منه كما بدا واضحا خلال الانتخابات الأخيرة المصطنعة. من

جهتها، بيّنت حركة النهضة مدى تعطّشها للحكم والسّعي لإقصاء خصومها حتّى بالعنف طوال سنوات وجودها على رأس السّلطة خلال المرحلة التأسيسية (مثال دور روابط حماية الثّورة). وما تحالفها مع أحزاب أخرى إلاّ من باب المناورة لا غير. أمّا بالنسبة للحزب الحر الدستوري، فيبقى خطاب قيادته غير مطمئن على هذا المستوى بالرّغم من قبول مبدأ الانتخابات بعد الثّورة والعمل في إطار القوانين والمؤسّسات الّتي أفرزتها الثّورة. فنفي الثّورة واعتبارها مؤامرة على نظام وطني وحتّى نفي صفة التّسلّط على منظومة بن علي، لا يتناغم مع السعي لبناء الدّيمقراطيّة. أكثر من ذلك، يشترك خطاب عبير موسي مع النهضة ومع قيس سعيّد في الحساسية تجاه المجتمع المدني والاتحاد العامّ التّونسيّ للشغل والنخب وخاصّة الإعلام. ويطرح ذلك التساؤل حول كيفيّة تعاملها مع هذه المكونات في حال كانت على رأس السّلطة. ربّما نضيف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ بأنّ الحزب الحرّ الدستوري، باعتباره باني الدّولة الوطنيّة بمفرده، فهو المؤهل الوحيد لقيادة البلاد. وفي هذا الإطار يتنزل خطاب التخوين لكل الطيف السّياسيّ المخالف لها تقريبا وكأن من ليس من الحزب الحر الدستوري فهو غير وطني. إنّ احتكار تمثيل الوطنيّة، وهو شكل من أشكال القصوويّة، يهيئ بطبيعته للحكم الأحادي.

تكشف تجربة العشرية الانتقالية عن تعارضين هيكليين يصعب معهما نجاح البناء الدّيمقراطيّ. يتمثّل الأول في عدم وجود مقابل وازن للقوى الماضويّة الثلاث الّتي تنفي بعضها البعض. إذ لا توجد قوّة أخرى تساهم في تعديل المشهد باتجاه عقلنته وخلق توازن بين المحافظة والهشاشة الدّيمقراطيّة من جهة والتقدم الدّيمقراطيّ من جهة ثانية. فالتنافس بين هذه الماضويّات غير الضامنة للبناء الدّيمقراطيّ يتعارض مع سياقَ ما بعد

ثورةٍ كان من المفروض أن يتّجه نحو عصرنة الدّولة وتحديث المجتمع. أمّا التعارض الثّاني فهو بين الحاجة للبناء الدّيمقراطيّ في ظلّ الدّولة من جهة، ثمّ عدم اتّفاق السياسيين الفاعلين لا على محتوى الدّيمقراطيّة ولا على طبيعة الدّولة من جهة ثانية مع تهميش موضوع القلق الاجتماعيّ.

هكذا نلاحظ أنّ فضاء تطوّر الدّولة والمجتمع، كما يبنه الرسم البياني، يبقى فارغا تقريبا في ظلّ غياب قوّة تمثله. أي قوّة تأخذ منحى التقدّم على مستوى عقلنة الدّولة وعلى مستوى عقلنة المجتمع لتشكل الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة. فمن شأن وجود هذه القوّة أو الكتلة السّياسيّة أن تُدخِل نوعا من العقلنة والتّوازن على تركيبة المشهد السّياسيّ لتخرجه من صراع الماضويّات ومن التشكيك في الدّيمقراطيّة. فالمشهد السّياسيّ في حاجة ماسة إلى قوّة تمثّل التجديد والمستقبل على قاعدة مشروع واضح يدور حول عقلنة الدّولة والمجتمع بالمقاييس الّتي تضمنها الرسم. أي كتلة متميزة عن أغلب المعروض ومبنية على مشروع واضح وعلى قاعدة فكريّة صلبة تقطع مع سياسة الحلّ الأخير ومع التحالفات غير الطبيعية ومع المنحى نحو حكم الفرد. لقد دفعت مكوّنات هذه القوّة سابقا ثمنا باهظا لتحالفها مع شخصيات أو مع أطروحات لا تنسجم مع عمقها الفكريّ لتتحمّل لاحقا عقوبة نفور الناخبين منها لأنّها وببساطة لم توجد لذاتها أي لرؤيتها. كلّ الرهان اليوم في أن تواجه مكوّنات هذه القوّة السّياسيّة المنشودة مغامرة الوجود الذّاتي كجسم سياسيّ وازن بخصوصيته. ومثل هذا المنحى تؤكّده دراسات استطلاعات الرأي منذ 2019. أي الحاجة إلى قوّة سياسيّة جديدة تحمل مشروعا للتقدم تتمايز به عن المعروض السّياسيّ والذي يبدو أنّه فقد جاذبيته لدى جزء كبير من التونسيّين.

2- وصفة الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة

في نفس سياق التحليل السابق، سواء حول تشخيص أسباب الأزمة في تونس وطبيعتها أو حول قراءة مكوّنات المشهد السّياسيّ، نرى أنّ تأسيس البديل من أجل التجديد السّياسيّ في تونس على أرضيّة توجه فكريّ واضح يعدُّ مسألة ملحة اليوم. ذلك أنّ وضوح الخط السّياسيّ والفكريّ يمثل شرطا أساسيا لشفافية العمليّة السّياسيّة خاصّة في مثل المرحلة الانتقالية الّتي تعيشها تونس. كما يوفر هذا التّأسيس الفكريّ ضمانة مبدئية لطبيعة الحلول الّتي سوف تطرح في إطار المشروع وكذلك لطبيعة العلاقة بالقوى السّياسيّة الأخرى من أجل القطع مع تقلب التحالفات. من جهة أخرى، توفر الأرضية الفكريّة للمشروع وسائل لاستشراف المستقبل بما يسهل من تشكيل رؤية للبلاد على الأمد المتوسط والبعيد تمثّل بوصلة للمواطنين.

يُبيِّن الرسم البياني لخارطة توزيع القوى السّياسيّة في تونس أنّ مشروع التجديد السّياسيّ للتقدم ينخرط في فضاء «الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة». ولا تهدف مثل هذه التسمية المركبة إلى مجرّد التمايز عن تضخم استعمال مصطلح «الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة». بل تهدف إلى إعطائه محتواه الفكريّ المناسب بعد أن تمّ تمييعه وتعويمه جراء استعماله

كشعار سياسيّ من طرف عديد القوى السّياسيّة على الرغم من تناقضها، من تيارات يسارية وعروبيّة وليبراليّة وحتّى إسلامية. إذ يمكن القول إنّ مصطلح «الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة» أصبح مستهلكا وفاقدا لكل مصداقية لدى جزء كبير من الرأي العامّ. وفي أحسن الحالات، نجد أنّ كلمة الدّيمقراطيّة لا تتجاوز لدى العديد من الفاعلين مستواها التقني العملي، أي وجود أحزاب ونقاشات سياسيّة تنتهي بانتخابات تؤسس لشرعية الحكم. وهي نظرة محدودة تقفز على العمق الفكريّ للديمقراطية المرتبط بعقلنة الدّولة (لا ديمقراطية خارج دولة مدنيّة مثلا) وعقلنة المجتمع (المساواة والحرّيّات والعدالة). أمّا كلمة الاجتماعيّة فيتمّ حصرها إمّا في معنى العدالة الاجتماعيّة بمفهومها اليساري الإيديولوجي أو بمعناها السطحي اللبرالي القديم أي اهتمام الدّولة بالخدمات الأساسيّة مثل الأمن والتعليم والصحة. وفي كلتا الحالتين، يتمّ إفراغ البعد الاجتماعيّ للدّولة من معناه العميق والمتنوع.

يذكرنا المفهوم المستهلك للديمقراطية الاجتماعيّة بمفهوم شبيه مستهلك هو أيضا. أنّه مفهوم «العائلة الوسطية، الوطنيّة، الحداثيّة...» الّذي بات مجرّد لافتة لانتهازيّة سياسيّة من طرف فاعلين يجهل العديد منهم محتوى كلّ من هذه المصطلحات. فكلمة «الوسطية» تستمد شرعيتها فقط من توسط بين طرفين «قصووين» وليس من وجاهة المحتوى المختلف عن هذا وذاك. كما تعني الوسطية التواصل بين هاذين الحدين ممّا يسقطها عادة في خانة المحافظة خاصّة على مستوى التحديث المجتمعيّ باعتبار تماهيها مع نزعة المحافظة النسبية الموجودة في المجتمع. وقد تمّ التّأسيس لسردية الوسطية من خلال تحريك بعض معالم الهوية التّونسيّة مثل جامع الزيتونة و«إسلامه

المعتدل»، والحال أنّ ما تعرّض له عبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد من طرف شيوخ الزيتونة لغني عن كلّ سجال في مثل هذا الموضوع. نضيف، أنّ سرديّة الوسطية الزيتونية بعد الثّورة تُقصي مكونا مهما من مكوّنات الثقافة التّونسيّة وهو الإسلام الطرقي أو التصوف الشعبي. أمّا كلمة الحداثة الّتي تمّ استعمالها لتوصيف هذه العائلة فقد أصبحت بدورها، وللأسف، مستهلكة، بسبب سوء استعمالها وحتّى أحيانا إعطائها محتوى لا يتطابق مع عمقها الفكريّ والتاريخي. فقد تمّ استعمالها فقط للتمايز عن الإسلاميين ولمواجهتهم كتيار سياسيّ أكثر منها كمشروع لتحديث البلاد. فالعديد ممن كان يحسب نفسه على الحداثة، انساق وراء قيس سعيّد ليبرر الحكم المطلق. ليس تبرير الحكم المطلق فقط، بل أيضا تبرير الفصل الخامس من دستور 2022 الّذي يعتبر حجر الزّاوية لكلّ تنظيرات الإسلام السّياسيّ، أي فرض الإسلام كمرجعيّة معياريّة في الدّستور ممّا يؤدّي إلى تطبيق للشريعة تحت مسمّى مقاصد الإسلام.

في قطع مع هذه الضبابية المفهوميّة (Conceptuelle) ومع الاستعمال الضيق للمفاهيم، أحاول هنا تقديم إطار نظريّ متناسق من أجل تأسيس فكريّ للديمقراطية الاجتماعيّة العقلانيّة كي يتوضّح محتواها وحدودها وتوجهاتها. ذلك أنّ عقلنة استعمال المفاهيم يساعد كثيرا على تجاوز التداخل السّياسيّ لدى الرأي العامّ. فهو لم يعد قادرا على التمييز بينها في تداخلها، بل وصل حدّ النفور من مفردات مثل الدّيمقراطيّة والحرّيّة والحداثة والمساواة وغيرها.

بناء على هذه المقاربة، وكما نرى من خلال استنتاجات توزيع القوى السّياسيّة، فإنّ مشروع الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة ينخرط ضمن التوجّهات الفكريّة السّياسيّة التّالية:

- اعتبار الدّولة الوطنيّة، أي الأمة السّياسيّة، المبنية على الهوية الترابية المحدد بحدود ثابتة، تنظيما عقلانيا متعاليا على كلّ التشكيلات الاجتماعيّة السّياسيّة المكونة له، وهي الفضاء الوحيد لوجود ولفعل كلّ المظاهر السّياسيّة الحديثة من مواطنة وحريات وديمقراطية وعدالة اجتماعيّة وحقوق الإنسان. فتونس أمة سياسيّة، كباقي الأمم في العالم، تشكلت حول الانتماء لهوية ترابية مضبوطة في حدودها الثابتة الحالية بغض النّظر عن الاعتبارات الدينية والثقافيّة والإثنية والعشائرية والجهوية. وعلى أساس هذا الانتماء تنبني المواطنة التونسية. إنّ الدّولة هي الإطار الجامع لمختلف أشكال التنظيمات الأخرى ولها العلوية عليها (جماعات دينية، إثنية، عشائرية، أجسام مهنية...). كما تتوقف نجاعة هذه الدّولة على مدى عقلانية تنظيمها في ارتباط وثيق مع حاجيات الأفراد باعتبارهم مواطنين متساوين. وتعتبر علمنة الدّولة، أي فصل السّياسة عن الدين، من بين مظاهر هذه العقلنة لما توفره من قدرة على التأقلم مع الأوضاع المادية الداخلية والخارجية (في إطار القانون الوضعي) وكذلك من حريات جماعية وفردية.
- كلّ ثقافات ما قبل الدّولة الحديثة وعلى رأسها الإسلام السّياسيّ تشكّل تهديدا للدّولة بالنظر لعدم تأقلمها الهيكلي مع عقلنتها وبالنظر إلى تشكلها التاريخي في رفض للدّولة الوطنيّة. كما تدخل ضمن هذا الإطار تيارات القومية العربية الّتي تعتبر الدّولة الوطنيّة مجرّد مرحلة

لبناء قومي أشمل يعتمد على العنصر الأثني. نضيف إلى ذلك ما يطرحه قيس سعيّد سواء في الدستور أو في القانون الانتخابي ممّا يسمّى «بالبناء القاعدي» الّذي يعيد بناء الجهويّات والعلاقات العشائريّة بالإضافة إلى فصله للمواطنين عن السّياسة وشأن الحكم.

- الإيمان بالحداثة باعتبارها عقلنة للوجود السّياسيّ وللعلاقات الاجتماعيّة تهدف إلى النّجاعة في تسيير الشّأن العامّ في إطار العدالة الاجتماعيّة والحرّيّات مع ما يستجوبه ذلك من مساواة تامة بين المواطنات والمواطنين ومن فصل للسياسة عن الدين. بهذا المعنى تُطرح الحداثة في بعدها الإنساني المشترك وليس باعتبارها نموذجا غربيا يفرض على الآخرين. فالحداثة تعني هنا تعميم العقلنة على مستوى التنظيم الدّولتيّ (إدارة فعالة، مرجعية مدنيّة، تخطيط...) والمجتمعيّ (الحرّيّات العامّة والفردية والمساواة والعدالة الاجتماعيّة...)
- ليست الدّيمقراطيّة مجرّد اختيار ضمن جملة من الاختيارات. فهي الإطار الوحيد الّذي يضمن عمليا مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة السّياسيّة. والحديث هنا عن ديمقراطية واحدة هي نفسها الّتي تقتسمها أغلب أمم العالم، أي الدّيمقراطيّة التّمثيليّة. فهي في عمقها عقلنة للممارسة السّياسيّة في مجتمع حر يتصرف في اختلافاته حول تسيير الشّأن العامّ عبر تشريك كلّ قوى المجتمع السّياسيّ. وتنبني الدّيمقراطيّة على الحرّيّات، الجماعيّة منها والفردية، وعلى منظومة الحقوق، وعلى الأحزاب وقوى المجتمع المدني وحرية الإعلام والقضاء النزيه المستقل وانتخابات شفافة ونزيهة في إطار دولة قويّة. بهذه الصيغة تكون الدّيمقراطيّة واحدة لا غربية لا شرقية، لا

لبرالية ولا شعبية. ولا تقتصر الدّيمقراطيّة فقط على الانتخابات، بل تتواصل بعد ذلك عبر النّقاش العموميّ والحوار الاجتماعيّ ومختلف التعبيرات المجتمعيّة من عرائض واحتجاج في الفضاء العموميّ وغيرها كي تشكّل الدّيمقراطيّة الحيوية.

لكن للأسف بدأ بريق الدّيمقراطيّة يخفت بسبب الإخفاقات الّتي صاحبت التغيرات السّياسيّة الأخيرة في العالم العربي وخاصّة منها انتشار العنف والإرهاب. وقد التقت الأنظمة السلطوية في العالم العربي مع الخطابات الشعبويّة، كما في تونس، للتشكيك في هذا المبدأ باعتباره «منتوجا غربيا لتدمير بلدان الجنوب». ينبني هذا الادعاء على عقدتين أساسيتين تلازمان الفكر السّياسيّ العربي منذ قرنين وهما، العجز على نقد الذّات بما فيه نقد الموروث الثقافيّ، ثمّ حصر الآخر الغربي فقط في صورة العدو المتربص. فمن وجهة نظر تاريخية لا يعد مبدأ الدّيمقراطيّة غربيا وهو الّذي نشأ خلال التّاريخ القديم في أثينا وفي قرطاج المنتميتان لعالم الشرق وهو العالم الوحيد الّذي كان موجودا آنذاك قبل روما.

كما تستبطن مقولة «الدّيمقراطيّة الغربية» وعيا عربيا وحتّى غربيا بأنّ خصوصيّة الغرب الحضارية هي الّتي أفرزت الدّيمقراطيّة الحديثة، أي الدّيمقراطيّة التّمثيليّة. لكن مثل هذا القول يقفز على حقيقة تاريخية مهمة مفادها أنّ الشعوب في الغرب قد ناضلت من أجل الحصول على حقّ التّمثيليّة السّياسيّة وعلى حقّ الانتخاب طوال قرون. فالغرب الحديث ولد دون ديمقراطية إلى حدود أواسط القرن التاسع عشر. نضيف إلى ذلك ما شهدته العديد من الدّول من تراجع ديمقراطي مثل حال إيطاليا مع الفاشية وألمانيا مع النازية وإسبانيا مع الجنرال فرانكو. من جهة أخرى،

إذا تتبعنا الشروط الموضوعية للديمقراطية التّمثيليّة، فسوف نجد أنّها تخترق كلّ الثقافات. فهي تعتمد على حرّيّة التّعبير وعلى حرّيّة التنظّم وعلى دور القوى الوسيطة والنخب بالإضافة إلى استقلال القضاء كسلطة مراقبة. ومثل هذه الشروط تتجاوز الخصوصيات المحلية. فلا وجود في الحقيقة لغرب أو شرق في هذا المجال، والخيار اليوم أمام الشعوب كما قلنا هو إمّا الحكم بالديمقراطية أو الحكم بالقوة.

- الإيمان بالحرّيّات كمنظومة متكاملة في بعديها الجماعيّ والفردي. فهي الأصل لضمان الاستقرار الدّيمقراطيّ وللتحديث المجتمعيّ ولكلّ مظاهر الإبداع. وهي، المفتاح الّذي يسمح بالتّمتّع بالحقوق. إنّ الحرّيّة تعني أيضا تحرير الطاقات الإبداعية في مختلف المجالات من اقتصاد وثقافة وسياسة وفكر وغيرها. غير أنّ هذه الحرّيّات الجماعيّة تبقى منقوصة دون حريات فرديّة تحرر الفرد من سطوة المجموعة خاصّة فيما ارتبط منها بحقوق الإنسان. كما يتهدد الحرّيّة خطر العودة إلى الخطاب السّياسيّ «التحرري». فمصطلح التحرر الوطني الّذي يرفع مع قيس سعيّد، هو مجرّد وسيلة للتغطية على الفشل في تسيير الشّأن العامّ وللالتفاف على الاستحقاق الدّيمقراطيّ بوضع المواطن في خيار خطير: إمّا الوطن أو الحرّيّة.

- يتمثّل دور الدّولة، كجهاز وكسلطة، في ضمان الوسائل والسياقات المساعدة على إنتاج الثّورة وعلى عدالة توزيعها عبر الحد من اللاّ عدالة (بين الفئات والجهات والأجيال) وفي ضمان الخدمات الأساسيّة وفي استشراف المستقبل وقيادة التحديث المجتمعيّ. فليس بالضّرورة أن تكون الدّولة فاعلا اقتصاديّا ينافس المؤسّسات الخاصة، بل القاعدة الأولى هي أن تكون للدّولة مداخيل كافية من أجل ضمان الخدمات مثل الأمن

والصحة والتعليم والماء والطاقة والبيئة السليمة... أن تأتي هذه المداخيل من عائدات الضرائب أو من أنشطة مربحة يقوم بها القطاع العموميّ مباشرة فهي مسألة ثانوية. أمّا القاعدة الثانية فتتمثل في ضمان نجاعة أي من الأنشطة الاقتصاديّة ماليا واجتماعيّا وكذلك بيئيا. فإن كانت المؤسّسات الخاصة هي الأقدر على ذلك، تكتفي الدّولة عندها بضمان دخل معقول من الضرائب حسب الربحية دون أن يكون ذلك عائقا للمؤسسة أمام التوسع وإعادة الاستثمار والوقوف أمام المنافسة. فنجاح الدّولة يقاس بمدى قدرتها على تجنيد مقدَّرات المجموعة الوطنيّة وطاقاتها من أجل التقدّم والرخاء الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

ضمن هذه الرؤية يمكن أن نفهم معنى الدّولة الاجتماعيّة. فهي ليست فقط الدّولة المشغلة لأن طاقة الوظيفة العموميّة محدودة. وهي ليست فقط الدّولة الّتي توزع الأموال والمساعدات على الفئات الهشة بالرّغم من أهميّة مثل هذا التدخل. كما لا يمكن حصر دور الدّولة الاجتماعيّ في توفير الخدمات الأساسيّة من تعليم وصحة وأمن. فالدولة الاجتماعيّة تسهر على تقليص الفوارق وعلى مقاومة اللاّ عدالة بعد ضمان شروط إنتاج الثّورة عبر الاستثمار والعمل، كما تشجع على الحوار الاجتماعيّ لضمان مناخ شغلي واستثماري سليم، وتوفّر نفس شروط النّجاح للأفراد بشكل متساوي. الدّولة الاجتماعيّة هي الّتي تضمن الرقي الاجتماعيّ عبر التحديث المجتمعيّ، وتضمن أيضا موارد وبيئة أفضل للأجيال المقبلة. أنّها الدّولة الّتي تسهر على نجاعة التضامن الوطني وتُرسّخ مبادئه، وتضمن جودة الحياة لأفرادها في إطار المساواة والعدالة.

- العدالة الاجتماعيّة التعاقدية بين الدّولة (السياسات العموميّة) والمواطن والّتي تعني بالأساس العمل على الحد من اللاّ عدالة كما سبق وأشرت في التقديم النّظريّ للقسم الثّاني. حيث توفر الدّولة الشروط والوسائل الضرورية للمواطن في كلّ أنحاء البلاد كي يتمكن من التنمية الاجتماعيّة الذّاتيّة بكل حرّيّة ضمن ثنائية الحقوق والواجبات واعتبار الذّات. فالسبب الأساسيّ للفوارق الاجتماعيّة ليس فرديا بنجاح هذا وفشل ذاك. بل يعد اختلال حظوظ الأفراد للتمتع بخدمات الدّولة منذ البداية، عاملا حاسما في إعادة إنتاج الفوارق سواء بين الأفراد أو المجموعات أو الجهات. فأرقام النجاح في الباكالوريا مثلا ناطقة بذاتها وليس من الغريب أن نجد ولاية مثل القصرين في آخر القائمة. من هنا تأتي أهميّة العمل على توفير نفس شروط النجاح كي يتمكن الفرد من الاندماج في إطار هذه العدالة الاجتماعيّة التعاقدية، أي في النّهاية ضمان القدرات المتساوية. وبحكم الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعيّة والاقتصاد في عالم مفتوح تحكمه العولمة، فإن العمل على تحقيقها يكتسي أيضا طابعا دوليا. من هنا يأتي أحد أدوار السّياسة الخارجية للدّولة، أي الدفع باتجاه سياسة دولية اجتماعيّة.
- التصرف العقلاني في موارد المجموعة الوطنيّة باعتماد التخطيط لسياسات عمومية ناجعة هدفها المواطن الإنسان وذلك بالاشتراك مع المؤسّسات الخاصة ومع قطاع الاقتصاد التضامني. ويعني ذلك وجود رؤية على المدى البعيد والمتوسط والقريب تتم ترجمتها على أرض الواقع من خلال تخطيط واقعي يأخذ بعين الاعتبار مختلف الإكراهات الداخلية والخارجية.

- يتمّ إنتاج الثروة في إطار تكامل بين السياسات العموميّة والاستثمار والعمل بما يخلق توازنا بين حاجيات الدّولة، وربحية المؤسّسات، والتنمية الاجتماعيّة، والبيئية. ويتطلب هذا التكامل تواصلا بين مختلف الأطراف الفاعلة من سلطة تنفيذية وممثلي المؤسّسات الاقتصاديّة والنقابات والمجتمع المدني. إنّ خلق الثروة وتواصلها يبقى رهين مدى التكامل بين مختلف هذه العناصر ممّا يطرح الدور الحيوي للحوار الاجتماعيّ.
- اعتبار الاقتصاد البيئي، أو الأخضر، الّذي يراعي حماية المحيط شرطا أساسيا لبناء التنمية المستدامة والتقدم. فإنتاج الثّورة وحل الإشكالات الاجتماعيّة، مثل البطالة أو التنمية الجهوية، لا يجب أن يكون على حساب بيئة سليمة تحافظ على الصّحّة العموميّة وعلى حقّ الأجيال المقبلة. وتتزايد أهميّة هذا المعطى باعتبار التّوجّه العالمي نحو الحفاظ على البيئة السليمة كما أنّه يستجيب لحاجة وطنيّة ملحة ونحن نعاني في تونس من تبعات التغير المناخي وتزايد خطر التصحر.
- الثقافة العقلانيّة الضامنة لتحصين الشباب وبناء الأجيال المقبلة على قاعدة الانفتاح والإبداع. حيث تلعب المدارس والجامعات العموميّة وكذلك النخب دورا رياديا في هذا التّوجّه من خلال تجاوز الماضويّات عبر الفكر النقدي البناء الّذي يستلهم من العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّة. إنّ انحصار فضاء فعل الثقافة العقلانيّة هو من بين أسباب تخلف العالم العربي وبقاء المجتمع رهين المحافظة وعودة ثقافات ما قبل الدّولة في المجال السّياسيّ.

- الإيمان بالبعد الإنساني (Humanisme) باعتباره ركنا أساسيا من أركان الحداثة وأساسا للتواصل بين الشعوب والثقافات. إنّ تعميق هذا المبدأ في ثقافتنا يساهم في تحصين الرأي العامّ أمام الثقافات العنصرية والشعبويّات ومختلف الماضويّات. كما يساهم هذا المنزع الإنساني في الخروج من العلاقة المتوترة مع الآخر والاستفادة من التجربة الإنسانية بعيدا عن عقدة النقص وعن عقلية المؤامرة.

3- ديناميكية الحرّيّات والحقوق المتساوية

لقد تطلّب الأمر من فاطمة مغامرة سَفرٍ مجهول كي تقف على عمق جرحها وعلى قلة سبل العلاج. لقد اكتشفت أكثر كمَّ المتطببين، في حين لم تصادف ولا طبيبا. هكذا كان سفر التونسيات والتونسيين أيضا فرصة لاكتشاف متطبّبي السّياسة بعد الثّورة وكأنه حتمية الواقع. تطلب مسارنا تجربة سفر أيضا منذ 2011 كي نقف على تشخيص أدق لوضعنا. لكن مع التجربة، تطلب الأمر أيضا الاستنجاد بالمعارف وبالمقارنات وبالتجارب السابقة كي تتشكل لدينا الصورة الأوضح عن واقعنا. واقع الجرح الاجتماعيّ والنفسي، الفردي والجماعي، وواقع الركود الشّامل في إنتاج الخيرات وواقع الترهل الفكريّ والفني وتراجع الذوق أمام شبح الدوافع النفسية وشبح العودة إلى الغريزة الطبيعية ومنطق البقاء البيولوجي. وعلى قدر تعقُّدَ الوضع، ليس من السهل أيضا تصوّر علاج له، لأن كلّ تونس هي بمثابة ورشة مفتوحة كلّ ما فيها أولوية. لذلك تمّ تقديم مقترحات في أغلب الميادين تقريبا مع إدراجها في إشكالية عامّة هي إشكالية الحرّيّات والحقوق المتساوية. غير أنّ الإشكال الأصعب اليوم يتمثّل في تحويل هذا التشخيص وهذه المقترحات إلى واقع ممكن. وهنا يكمن التحدّي الحقيقيّ، أي تقديم مشروع بديل قادر على خلق قوّة تغيير في الواقع.

أشير هنا إلى أنّ التفكير في المشروع الّذي يحتويه هذا الكتاب بدأ في سياق سابق يسمح، على علاّته الّتي بينتها، بتقديم بدائل للتونسيين في إطار مشهد سياسيّ متنوع وفي إطار حدّ ما من الحرّيّات، وهو ما صرَّحتُ به في فترة سابقة. غير أنّ انقلاب الوضع بعد 25 جويلية وما آل إليه من مسار نحو حكم الشّخص، والتوجه نحو السيطرة على الدّولة وتطويع الإدارة والقضاء وتهديد الحرّيّات، غيّر إلى حدّ كبير شروط ورهانات العمليّة السّياسيّة برمتها. فقد أصبحت فرضية انتخابات حرة ونزيهة وشفافة غير قائمة عمليا بسبب إقصاء الأحزاب وتطويع الإعلام، وخاصّة العموميّ منه، والقضاء وهيئة الانتخابات مع هرسلة المعارضين عبر السّجن التعسّفي. أصبح السّياق أشبه بواقع ثورة مضادّة لكن، باسم الثّورة وباسم الشّعب. أنّها ردّة لم يتنبّه لها أغلب المتابعين والفاعلين في المجال السّياسيّ التّونسيّ بسبب نوع من الاطمئنان المبالغ فيه على مصير مكاسب الثّورة وعلى رأسها الحرّيّة. لا يمثل هذا المنحى خطرا على مكاسب الثّورة من الحرّيّات ومن الأمل في البناء الديمقراطي فقط، بل يتعداه أيضا إلى تدمير مكاسب الدّولة الوطنيّة وضرب الوحدة الوطنيّة عبر خطاب التخوين وتحريض التونسيّين بعضهم على البعض. هو في الملخص نظامٌ فَشَل في حل مشاكل التونسيات والتونسيين، بل زاد من تعميقها بسبب الانعدام الكلي للكفاءة والمخاطرة بالهوس السلطوي. لقد أصبحت الرهانات أكبر والتحدّيات أصعب لأنّها تفرض علينا في نفس الوقت إنقاذ الدّولة وإنقاذ التّوجّه نحو البناء الدّيمقراطيّ وكذلك إنقاذ السلم الاجتماعيّة مع طرح البدائل.

لكن في مقابل هذه التحدّيات، لا يبدو أنّ المشهد السّياسيّ بمكوّناتها التقليدية، أي الأحزاب، في وضعيّة تسمح له ولوحده بفعل حقيقي ضامن

للتغيير. فليس من باب المبالغة القول بأنّ أغلب التونسيّين فقدوا الثقة، وللأسف، في أغلب مكوّنات المشهد السّياسيّ السابق وأنهم يتوقون إلى حلول جديدة من خارجه، وتؤكد ذلك أغلب استطلاعات الرأي بعد 2019. ففي سنة 2021 مثلا كان الحزب الحر الدستوري يتصدر الاستطلاعات في الانتخابات التشريعية مع نية مشاركة ضعيفة من طرف الناخبين، في حين يبقى قيس سعيّد متصدرا لوحده المشهد في الانتخابات الرئاسية بعيدا عن كلّ خصومه بما فيهم عبير موسي زعيمة الحزب الحر الدستوري، مع ارتفاع في نسبة نوايا المشاركة. قد يبدو الأمر متناقضا لكننا نعتقد أنّه يعكس إلى حدّ كبير واقع النبض السّياسيّ للتونسيين والتونسيات. فضعف نسبة نوايا المشاركة في الانتخابات التشريعية تعود إلى تهرّئ المشهد السّياسيّ وفقدان الثّقة في الأحزاب والنّفور من القديم. وهذا من بين مفارقات المشهد التّونسيّ الّذي يعيش مراحل ترهل ووهن الدّيمقراطيّة التّمثيليّة دون أن يكون قد عاشها كتجربة بالمعنى الحقيقيّ. لكن، مقابل الانتخابات التشريعية، توفر الانتخابات الرئاسية بديلا من خارج المشهد السّياسيّ القديم ممثلا في شخص قيس سعيّد. لذلك ترتفع نسبة نوايا المشاركة كما تزداد الهوّة بين قيس سعيّد وممثلي أحزاب المشهد القديم. ولم يتغير الوضع كثيرا حتّى بعد جويلية 2021 كما تبينه بعض استطلاعات الرأي على ندرتها. يعني ذلك بوضوح، أنّ قيس يبقى في الصّدارة طالما بقي يواجه مكوّنات المشهد السّياسيّ السابق وضمن هذا المعطى نفهم تركيز خطابه على معارضيه من ذاك المشهد. ففي استحضارهم الدائم وفي المحافظة على مستوى معين من وجودهم السّياسيّ، حتّى من خلال تتبعهم القضائي، يتمّ تجديد السند الشعبي لشخصه. كلّ ما يمكن أن يخشاه قيس سعيّد هو بديل من خارج المشهد السّياسيّ القديم

لأنّه الوحيد القادر على جلب اهتمام التونسيات والتونسيين وتحويل نظرهم من الماضي إلى المستقبل. لأن ما نسميه من مساندة شعبية لقيس سعيّد هو في عمقه تعبير عن القلق الاجتماعيّ وعن قلق الأفراد وهو أيضا محاولة لتفادي عودة ماضي الفشل والفساد. وعلينا، نحن من نريد الإصلاح من أجل تقدم بلادنا، أن نتعامل هكذا مع موقف جزء من مواطنينا ومواطناتنا وليس بمنطق إسقاطي من قبيل «الشّعب جاهل» أو بمنطق نكاية وتشفّي «الشّعب يستاهل». كما أنّ حديثي عن تعثّر القوى الدّيمقراطيّة الوطنيّة الّتي ساهمت بشكل أو بآخر ضمن الحياة السّياسيّة السّابقة لا يعني نهاية دورها كما يرى خطاب قيس سعيّد وأنصاره. بل على العكس من ذلك نرى أنّه سيبقى لها دور مهم وأساسي في الدّيمقراطيّة التّمثيليّة الحيوية، لكنه يبقى متوقفا على مدى قدرتها على الانخراط في التجديد السّياسيّ العامّ عبر تجديد ذاتها.

لا تنعكس أزمة البدائل فقط من خلال المكونات الحزبية الّتي تناولتها بالتحليل، بل تثبت الفترة القيسيّة وجزء كبير من البدائل المطروحة، عبر أشخاص، إنّنا مازلنا نعيش تحت تأثير التداعيّات النفسيّة للثّورة وما كشفت عنه من خلل في شخصيتنا الجمعية والفردية. مَرَدّ ذلك، تراكم المكبوت والممنوع الّذي ولّد هروبا من الذّات ومن واقعها وتعويضهما بالاستيهام كبديل عن الواقع، لكنّه استيهام مكبوت ومخفيّ كان الفرد يتحاشاه ولا يعبر عنه قبل 2011. وبعد إزاحة الثّورة للتسلط وللخوف، تفجر هذا الاستيهام ليعبر عن نفسه بدل أن تستفيق الذّات الحقيقية وتعبّر عن معاناتها الحقيقية. هكذا دخل العديد من الأفراد تجربة السّياسة والشّأن العامّ والفضاء العامّ بعد الثّورة بوجههم الاستيهامي وبالحاجة

للتّعويض النّفسي أكثر منه بداعي الوعي السّياسيّ، ومنهم حتّى من يطرح نفسه بديلا للانتخابات الرّئاسية. أي أنّ الفضاء العامّ الجديد، أصبح بالنّسبة للبعض فضاءً لمواصلة حجب الأنا عبر تفعيل الاستيهام كواقع بديل. إضافة إلى التعويض، يفسَّر الاستيهام لدى هذه الشخصيات أيضا بافتقادها الأدوات الّتي تمكنها من فهم الواقع السّياسيّ والاجتماعيّ وفك شفرته. وقد زاد انخراطها في الشّأن العامّ من أعلى مستوى (رئاسة أحزاب، ترشح للانتخابات الرئاسية...) في زيادة ضبابية فهم المواطن والمواطنة للسياسة كما زاد من تأثير العاطفة في تحديد الخيارات لديه. وازدادت هذه الضبابية والإرباك في فترة حكم التّحريض الانفعالي ليصبح الأمر وكأنه سباق ومنافسة داخل الحقل البسيكولوجي وليس السّياسيّ.

مقابل هذا المشهد الممتلئ بفراغه، يُعتَبر مشروع التجديد السّياسيّ حاجة ملحة يفرضها السّياق التاريخي بعد الثّورة كما يفرضها تراكم الخيبات السّياسيّة منذ انتخابات أكتوبر 2011، بالإضافة إلى تماهي فكرة التجديد مع الحالة الذهنية لجانب كبير من التونسيّات والتونسيّين. فسياق ما بعد الثّورة هو سياق انبعاث سياسيّ ومجتمعي جديد يطور من المكاسب ويعجّل من نسق الانخراط في التّاريخ. ويتطلب ذلك مشروعا شاملا مبنيا على رؤية واسعة وعلى استشراف عقلاني للمستقبل كما تمت الإشارة إليه سابقا. لكن أغلب البدائل المطروحة تبقى ماضويّة عموما أو أنّها غارقة في هاجس الإيديولوجيا وبالتّالي في تنافر مع التطوّر التاريخي. إنّ رفض جزء كبير من التونسيّين والتونسيات العودة إلى القديم، يخفي ضمنا انتظار حل ما، حل جديد، يقطع مع السابق، ولكن يقطع أيضا مع حكم الفشل الّذي آلت إليه سياسة قيس سعيّد اللاّ عقلانية. أي أنّ هناك انتظارا

مجتمعيا للتجديد السّياسيّ، محتوى وشكلا وقيادة وخطابا. كيف السبيل إلى ذلك؟

قبل الإجابة عن هذا السّؤال، أود أن أقدّم مختلف سيناريوهات التّغيير السّياسيّ نظريا في حال انسداد الوضع كما هو الحال في تونس منذ 2019 وخاصّة بعد جويلية 2021 حيث اختفت إمكانيّة التّغيير بالانتخابات التعددية والنزيهة والحرة. يحصل التّغيير السّياسيّ من جهتين، إمّا من الأعلى باتجاه الأسفل، أي من السّلطة باتجاه المجتمع، أو العكس من الأسفل نحو الأعلى حين يأتي التّغيير من جهة القوى المجتمعيّة ويفرض نفسه على السّلطة. في حالة التّغيير من الأعلى، أي التّغيير من داخل السّلطة ذاتها، قد يكون المصدر هو الشّخص الحاكم ذاته بوعي منه باستحالة تواصل الأمر على ما هو عليه فينفتح على المكونات الأخرى للمجتمع السّياسيّ بهدف إيجاد حل. وهذا حل محمود لكنه بعيد عن الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار هوس قيس سعيّد بالحكم وطبيعة سلطته المؤسّسة على التّحريض الانفعالي. أمّا السيناريو الثّاني للتغيير من صلب السّلطة فقد يكون بضغط مباشر أو غير مباشر من قوى الإكراه الأقصى إذا قيمت الوضع ورأت فيه خطرا ما. والحديث هنا أكثر عن عقل مؤسساتي مثلما أثير في الولايات المتّحدة الأمريكية في بداية سنة 2021 بسبب المخاوف من عدم اعتراف دونالد ترامب بالنتائج، حيث صرّح مسؤولون عسكريون كبار أنّ دور الجيش هو أيضا حماية الشرعية الدستورية. في حالتنا التّونسيّة قد يكون هذا التّغيير محمودا إذا ارتأى المصلحة في الخروج من المأزق عبر انفتاح السّلطة، لكنه يبقى حمال مخاطر إذا كان فاتحة لدور سياسيّ لقوى الإكراه الأقصى لأن ذلك يعيد البلاد إلى مربع عدم الاستقرار عاجلا أم

آجلا. في المقابل، يتمثّل السيناريو الأول من التّغيير من الأسفل إلى الأعلى في هيجان الشارع الفجائي والعفوي دون انتظام وتنظيم بفعل اليأس وفقدان الأمل. وهو سيناريو حمال مخاطر بدوره لأنّه قد يعطي فرصة الظهور لشبح انهيار شامل مع انتشار العنف. أمّا السيناريو الثّاني للتغيير المجتمعيّ فيكون عبر تحريك القوى الحية بشكل سلمي حول مشروع بديل ويحاول أن يمارس الضّغط الشّعبي والرّمزي والأخلاقي من أجل التّغيير باتّجاه الحرّيّات والحقوق. وهذا هو السيناريو الّذي يتنزل ضمنه هذا المقترح. لأنّ دور السّياسيّ المسؤول هو أوّلا اختيار السيناريو الأسلم، أي أنّه يفعل حسب ما يجب أن يقع من موقع مبدئيّ لا فقط حسب ما يمكن أن يقع. لكن هذا الاختيار المبدئي لا يعني الإغفال عن إمكانيّة حدوث سيناريو آخر مغاير من الأعلى أو من الأسفل. وفي كلّ الحالات فإن هذا المشروع يبقى دائما مشروع إصلاح مهما كان السياق ومآلاته لأنّه مبني على حاجات هيكلية لتونس تمس تاريخها وعمقها الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ وليس مجرّد مقترح ظرفي عابر مرهون بسياق سياسيّ ضيق.

وكما سبق وأشرت، لا فائدة ترجى من أيّة مشاركة سياسيّة ضمن الأطر الّتي وضعت بعد جويلية 2021 لأن غايتها ببساطة الإقصاء أوّلا، ثمّ ثانيا إضفاء شرعية على سلطة تحريضية انفعالية لا علاقة لها بواقع التونسيّين والتونسيات ومشاكلهم وعاجزة على إيجاد حلّ لها. إنّ المطروح هنا هو تجاوز منظومة الحاكمية الّتي استقرت منذ أكتوبر 2011 والّتي يمثّل قيس سعيّد أقصى تعبيراتها باعتماده فقط على الوسيلة الأمنيّة ومؤسّساتها كما نلاحظ من خلال الرسّم الّذي سبق عرضه.

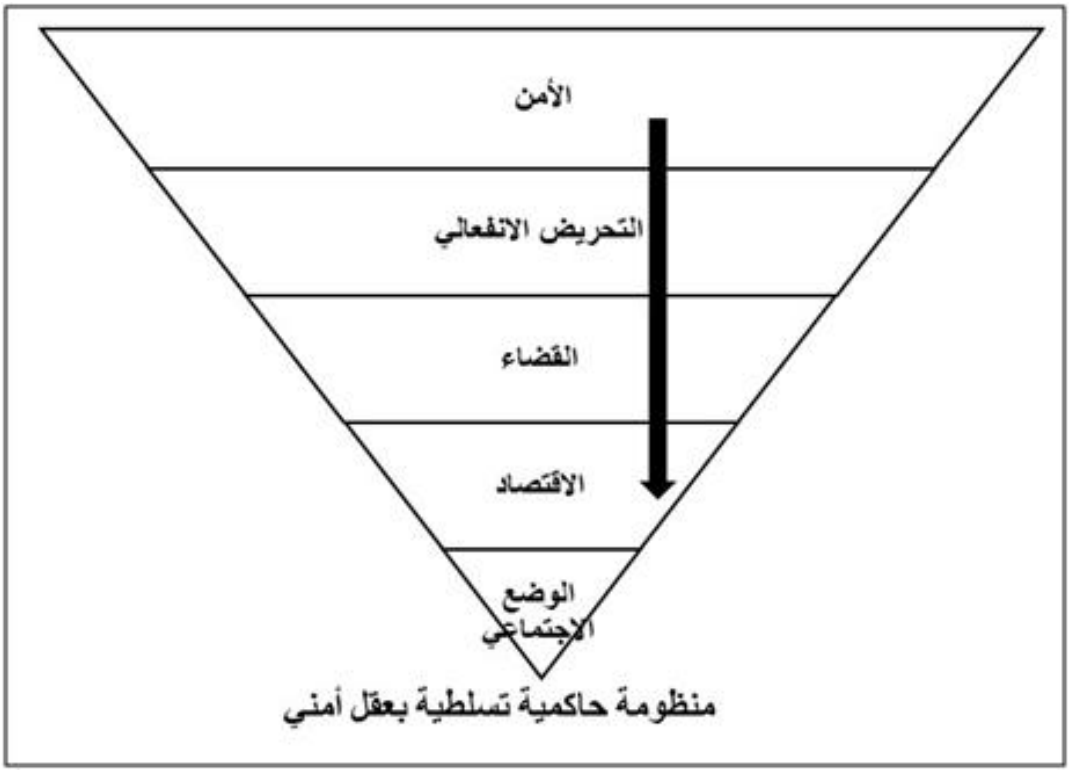

رسم 13: منظومة حاكمية تسلّطية بعقل أمني

ويتمّ هذا التجاوز عبر خلق ديناميكية مجتمعيّة منافسة لديناميكية الحاكمية تتمحور حول الحرّيّات والحقوق من أجل العدالة يكون محورها الإنسان المواطن. هذا هو التّغيير الجذري الّذي يجب أن نعمل عليه وهو الطريق الّتي نبحث عنها منذ الثّورة. وسبيلنا في ذلك هو التّغيير ضمن الفعل المجتمعيّ الممكن عبر تحريك القوى الحية حول مشروع البديل الشّامل من أجل التقدّم. فعلينا إلاّ نبقى سجناء فعل الأمر الواقع الّذي تفرضه ديناميكية السّلطة عبر منطق القوّة والاستقواء، يجب أن نفتكّ جزءً من الواقع الّذي يُراد إقصائنا منه. لذلك أقول إنّ التحدّي الأساسيّ اليوم هو تحدّي الوجود (Oser exister) عبر ثلاث مستويات: الصمود، الاقتراح ثمّ الفعل. مستوى الصمود في وجه منحى تسلط الشّخص عبر خلق ديناميكية مجمعية موازية. ثمّ مستوى الاقتراح في إطار حوار وطني مجتمعيّ شامل يراجع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسّساتيّة الّتي عانت من

العبث الانفعالي. يفضي ذلك إلى المستوى الثالث وهو تقديم بديل انتخابي، تشريعيا ورئاسيا، باعتماد الرؤية والبرنامج الّذي تمّ عرضها هنا.

كيف نبدأ وبم ومع من؟ أستلهم الإجابة من التشخيص الّذي قدمته لطبيعة الأزمة في بلادنا منذ 2011 وخاصّة مآلها بعد جويلية 2021 إلى حال شبه استثنائية تتطلب بدورها حلولا استثنائية. لذلك تعتمد مقاربتي أكثر على منظومة الحرّيّات والحقوق بهدف التصدّي بما يعنيه ذلك من تغيير في نوعيّة الفاعلين المبادرين كما يظهر على الرّسم التّالي:

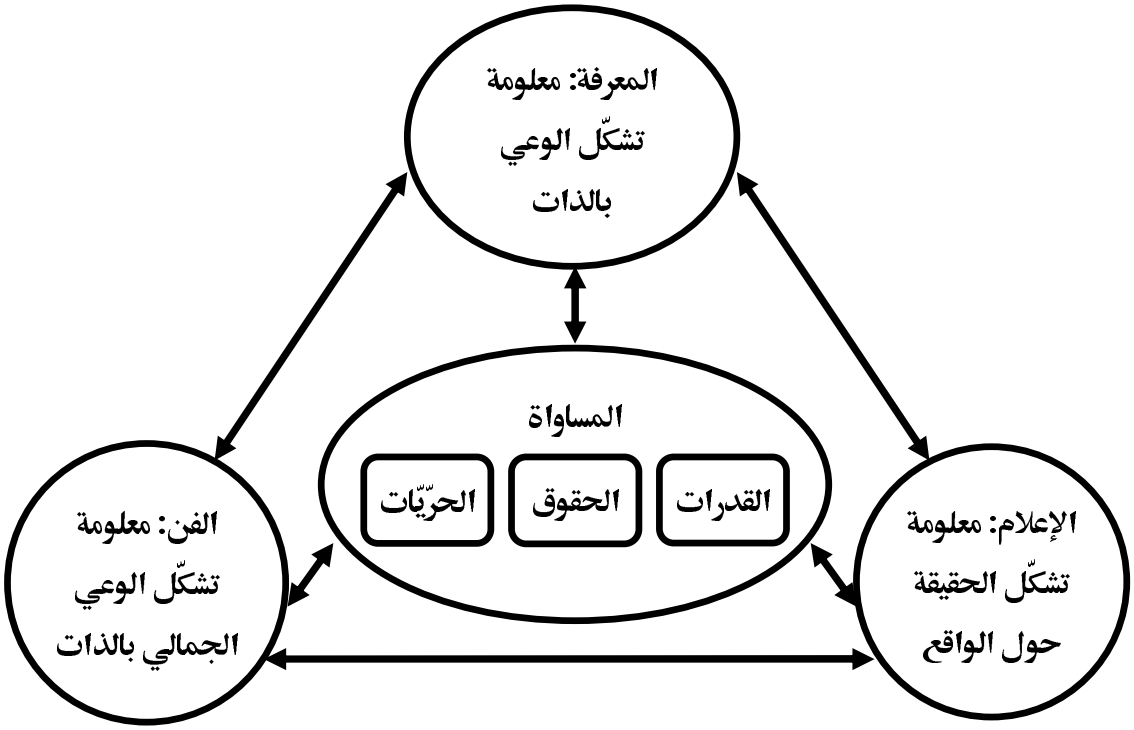

رسم 14: ديناميكية الحريات والحقوق والحريّات المتساوية للجميع

تتمحور ديناميكيّة التصدّي لمنظومة الحاكمية التسلّطيّة في تكامل ثلاث عناصر هي الحرّيّات والحقوق والقدرات (Capabilités) وذلك في إطار المساواة للجميع، وكذلك في إطار مبدأ التّعاقد والتّعاون في بُعدِهما الأخلاقي. فهي منظومة تفاعلية في إطار المساواة للجميع على نقيض منظومة

الحاكمية التّسلّطيّة الأحادية. تعتمد نجاعة هذه المنظومة الديناميكية بشكل عام على عنصر توفر المعلومة ونوعيتها. فاستعمال الحرّيّة كواحدة من المنافع الأساسيّة مرتبط بمدى الاطلاع على الحقوق وعلى القدرات. كما تتطلب الدّيمقراطيّة، باعتبارها مشاركة، على توفر المعلومة أيضا لمعرفة معروض الاختيارات وبناء خيار من بينها أو للمشاركة في المداولات الدّيمقراطيّة. وكذلك الشّأن بالنسبة للقدرات، فهي مرتبطة بمدى توفر المعلومة عن مجمل الإمكانات وتنوعها لاختيار الوسيلة الأنجع لتحقيق الرّغبات. أي في النّهاية، تتوقف نجاعة مبدأ المساواة على مدى توفر المعلومة وفي ظروف الوصول إليها. فتوفرها يسهل الوصول إلى الحقوق وإلى الحرّيّات وعكس ذلك يخنق المنظومة بعزلها عن الواقع. كما تأخذ المعلومة هنا قيمة إضافية بحكم سياق الشّخصيّة التّسلّطيّة سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الحكم. أي تلك الشّخصيّة الّتي تحجب الواقع وتهمشه أو تعطي صورة خاطئة عنه.

إذا اقتصرنا على البعد المجتمعيّ لديناميكية الحرّيّات والحقوق المتساوية، نلاحظ وجود فاعلين أساسيين جدد كنت قد أشرت سابقا إلى دورهم سواء في مقاومة اللاّ عدالة والشّخصيّة التّسلّطيّة أو في بناء الدّيمقراطيّة الحيوية. ويدخل دورهم ضمن طبيعة الديناميكية البديلة حيث تمثّل المعلومة عنصرا أساسيا سواء في العدالة أو في البعد المداولاتي للديمقراطية أو في المقاومة عبر الفعل الاتّصاليّ. وأميز هنا بين ثلاثة أصناف من المعلومة أراها الأساسيّة في سياق موضوعنا. توجد المعلومة الّتي تشكّل الحقيقة عن الواقع وهي الّتي ينقلها الصحفي ووسائل الإعلام. كما توجد المعلومة المعرفية الّتي تشكّل الوعي بالواقع، ومن بين فضاءاتها الجامعة

والفكر. ثمّ توجد المعلومة الفنية الّتي تشكّل المقاربة الإبداعية والجمالية للواقع من خلال الفنانين وأعمالهم. ولكل من هذه الفضاءات المنتجة للمعلومة تفاعلها مع الواقع ومع منظومة الحرّيّات والحقوق. وهي تتفاعل أيضا فيما بينها وكأنها نظام واحد. لذلك أرى أنّه في ظلّ المخاطر المحدقة بالواقع بما يهدّد من إمكانيّة تشكيل منظومة حريات وحقوق متساوية، وفي ظلّ تراجع ثقة التونسيات والتونسيين في الفاعلين السياسيين التقليديين، يمكن أن يشكّل الجامعيون والمفكرون والصحفيون وكذلك الفنانون، النواة الأولى الّتي تبدأ بها ديناميكية إنقاذ البلاد على أرضيّة مشروع التجديد الشّامل المقترح. أي أنّ هذه الفئات وما تمثله، تشكّل مدخلا تجديديا لاستعادة الفعل المجتمعيّ، بما فيه السّياسيّ، في الفضاء العامّ. فهُمْ من ناحية مستهدفون مباشرة في وجودهم المرتبط بالحرّيّات. وهم الأكثر ملائمة للصمود عبر الفعل الاتّصاليّ لأنهم يصنعون مادة الاتّصال، أي المعلومة (أو الخطاب) في أبعادها المتنوعة والمتكاملة والّتي تدور حول الواقع، وهو فضاء عملنا الحقيقيّ للخروج من نفق منظومة الحاكمية. ثمّ، من جهة ثانية، هم أكثر ملائمة للسياق الحالي لأن خطاب الشعبويّة التحريضية يفقد مصداقيته إذا تعامل مع هذه الفئات الاجتماعيّة. وهو يفقد حتّى أهم سلاح له في مواجهة من يرى فيهم أعداء من بين الفاعلين السياسيين السابقين، أي ذلك البعد الأخلاقي (لصوص، خونة، محتكرين...). ناهيك عن البعد الرمزي باعتبار تخصص هذه النخبة ومسؤوليتها وخاصّة الجامعيين الذين يرتبط اسمهم ذكرهم عادة بتكوين الشباب وبالمعرفة وبالمستقبل. فهذه الفئة تمثّل ما يشبه ضمير البلاد وهو ما يعطيها وجاهة اجتماعيّة تزيح كلّ فاعلية للخطاب الأخلاقويّ التحريضي. يجد هذا الخيار وجاهته أيضا في التّفاعل البيني بين هذه الفئات. فالجامعي والفنان بحاجة

إلى الإعلامي للوصول إلى الجمهور وكذلك الإعلامي في حاجة إليهما لما يوفرونه من مادة حسب زاوية نظرهم للواقع. أعتقد من جهة ثانية، إنّنا نحن النخب، في معناها العامّ، أمام دَيْن أخلاقي يفرض علينا الفِعل بشكل مباشر في الواقع من أجل تغييره للصالح العامّ. فالشعب أهدانا ثورة وأهدانا الأوكسيجين الّذي يعطي لوجودنا معناه الحقيقيّ، أنّه أوكسيجين الحرّيّة. أمّا اليوم ومحاولات الردة إلى وراء التّسلّط تتوسع، فمن واجبنا أخلاقيا التشبث بالحرّيّات كي نوفر للشعب وسيلة الحصول على حقوقه. ولا يمكن أن يتمّ ذلك دون أن نخرج من التقوقع الفردي ونخلق من طاقاتنا الفرديّة المنعزلة قوّة فعل جماعيّ في الواقع.

أؤكد هنا على أنّ الحديث عن دور هذه الفئات لا يعني حصر الديناميكية المجتمعيّة فيها. بل القصد أنّها الأكثر تأهيلا، بالنظر إلى السّياق الّذي فسرته، للانطلاق وإعطاء إشارة البداية لهذا الفعل المجتمعيّ المقترح، أي التصدي وتقديم البديل. لأنّه بمجرد انطلاقه سوف يتوسع للطلبة مثلا ولناشطين في المجتمع المدني ولحقوقيين ونقابيين وأصحاب مؤسسات ومشاريع ومختلف الطاقات الّتي تتجاوب إيجابيا مع الرؤية والطرح المضمن هنا. الهدف إذن هو خلق ديناميكية مجتمعيّة وليس سياسيّة، ويمكن للأحزاب وللسياسيين القابلين لهذه الرؤية، أن ينخرطوا لاحقا في مرحلة التوسيع. ذلك إنّنا نريد صبغة مجتمعيّة متنوعة لهذه الديناميكية وليس فقط صبغة سياسيّة في تعبيراتها الحزبية. ومن المهم هنا إدراج الفئات الّتي نلاحظ تهميشها خلال الفترة القيسيّة ومنها المرأة والشباب وكذلك التونسيون بالخارج. فهي تمثّل طاقات دفع مهمة للنقاش العامّ وللفعل في الفضاء العموميّ. والغاية في هذه المرحلة هو تشكيل أوسع طيف ممكن

التنوع المجتمعيّ لضمان انتشار أوسع لفعل الديناميكية. من جهة ثانية، يشكّل هذا التنوع قاعدة من بين قواعد مصداقية المشروع الّذي يصبح بمثابة قضية جماعيّة. لأن تقديم مشروع بديل فقط لا يكفي في مواجهة منظومة التّسلّط، سواء الحالية، أو ما يمكن أن يعوّضها، بل يجب أن يتحوّل إلى قضية وإلى حلم للتونسيات والتونسيين وهذا هو الهدف من الديناميكية المجتمعيّة، وليس أفضل من تنوّع مجتمعي لانطلاق الخطوات الأولى نحو تنزيل المشروع البديل على أرض الواقع.

إنّ التونسيّات والتونسيّين، ينتظرن، ولو ضمنيّا دون تصريح، حلما يدفع بهم نحو مستقبل يرون فيه بلادهم متقدمة وقادرة على توفير العيش الكريم لمواطنيها ويضمن حقوقهم ومستقبل أطفالهم. ويعدُّ تقديم بديل جديد يحمل معنى التجديد والتقدم، شكلا من أشكال التصدي لحاكميّة التسيّب الّتي سادت ولحاكميّة التّسلّط الّتي تسود. فمعارضة الوضع القائم دون تقديم مشروع تجديد بديل شامل يقطع مع التسيب السابق ومع انعدام الكفاءة ويفتح الآمال، سوف تؤول دون شك إلى بقاء الحال على حاله، أو في أحسن الحالات إلى صعود أشخاص مسقطين كما كان حال عديد رؤساء الحكومات أو الوزراء السابقين. ومهما كانت السيناريوهات الممكنة، بقيسيّة فاعلة أو بقيسيّة أداة، فإنّ الماضي ليس حلاّ للمستقبل ولا بديلا عنه. الحلّ في دولة القانون الدّيمقراطيّة الّتي ترعى الحرّيّات والحقوق المتساوية للجميع. وبقاء قيس من عدمه ليس هدفا في حدّ ذاته، إذ الأهم كهدف هو الخروج من متاهة تتواصل منذ 2011.

إنّ الحديث عن الديناميكية هنا لا يعني إطارا تنظيميا بالمعنى المؤسساتي للكلمة مثل حزب أو نادي أو جمعية. بل الحديث عن ديناميكية

مفتوحة يكون فيها الفرد حرا في كيفيّة انخراطه وفي كيفيّة مساهمته وفي طريقة امتدادها الزمني إذا كان مقتنعا بالرؤية المطروحة. مثل هذا الانخراط الحر ضامن لفاعلية العمل من أجل استرجاع الفضاء العموميّ كفضاء للفعل المجتمعيّ. وهو أيضا شكل من أشكال تجسيد التكامل بين المصلحة الفرديّة والمصلحة الجماعيّة وهي مفتاح مهم، كما بيّنتُ، سواء في مستوى العدالة الاجتماعيّة أو في مستوى الدّيمقراطيّة. فسوف يعطي ذلك إحساسا للفرد بتواصل ذاته مع المحيط الاجتماعيّ في إطار الفضاء العامّ ومن أجل الشّأن العامّ ممّا يهيئه لتجربة المداولاتيّة والدّيمقراطيّة الحيوية. أمّا في مستواها العمليّ، فتتمثّل هذه الديناميكية في نقاش عامّ وعلنيّ حول مختلف مستويات المشروع الشّامل المعروض هنا. وهو يأخذ أشكالا ويعتمد على وسائل مختلفة يحكمها التجديد والتفاعلية. يمكن أن يكون ذلك في شكل ندوات سياسيّة علميّة أو في شكل مناظرات أو في شكل محاضرات بمناسبة تقديم الكتاب في الإعلام وفي كامل الجهات. ويمكن في البداية للفئات الحيوية للديناميكية أن تؤثّث هذه الأفعال الاتّصالية في شكل فكريّ أو فني أو إعلامي. توفر هنا وسائل التواصل الاجتماعيّ ومختلف قنوات التواصل الحديثة بما فيها المنصات التفاعلية (Plateformes interactives) للاستشارة أو لسبر الآراء، وسيلة مهمّة لتوسيع قاعدة الديناميكية المجتمعيّة ولإعلام العموم. إذ من المهم أن تشكّل الديناميكية حدثا كي يتفاعل معها المواطن والمواطنة. في نفس الوقت، وعلى أساس هذا الانخراط الحر، تتشكل مجموعة ناشطة تلتزم بالعمل مباشرة على المشروع بمختلف مستوياته من قيادة ومن هياكل وسطى ومن متخصصين عبر هيئات تسييريّة مثل هيئة سياسيّة وهيئة تقنية واتصال، أو عبر هيئات استشارية مثل هيئة حكماء أو مجلس شبابي.

في مستوى ثاني، يمكن أن يتزامن ويتوازى مع مستوى الديناميكية التأسيسية، يتمّ توسيع فعل التصدّي عبر التحضير لنقاش وطنيّ حرّ غير رسمي. أي أن يُفتح نقاش بين الفاعلين من أحزاب ومن منظّمات ومن قوى مجتمع مدني وشخصيّات وطنيّة، ويكون بمثابة حوار وطني مجتمعيّ هدفه تحديد المطالب العامّة من أجل إرساء وضعيّة تسمح فعلا للمواطنات وللمواطنين بالاختيار الدّيمقراطيّ للمشروع الّذي يرونه الأصلح لهم. وفي ذلك رسالتان. رسالة تقول إنّنا أيضا مسؤولون عن مستقبلنا ومن حقنا المشاركة في صنعه عبر الفعل في الفضاء العامّ وعبر تصوّر الأطر القانونية والمؤسساتية لذلك. أي إنّنا لا نقبل بانفراد جهة ما لتقرير مصيرنا دوننا فما بالك بشخص واحد تحكمه الانفعاليّة. أمّا الرّسالة الثانية فموجّهة للمواطن وللمواطنة مفادها أنّ النّقاش يدور حول حقوقهم بالأساس وكيفيّة رفع القلق في البلاد وليس مجرّد انفراد جهات ما بالشأن السّياسيّ خدمة لمصالحها. أي أنّه تداول في كيفيّة تحقيق رغائب المواطن والمواطنة الحقيقية وليس التلاعب بالمشاعر والعواطف وتغطية ضيمهم. وهذا شرط أساسيّ لنجاح هذا الحوار الوطني المجتمعيّ. إنّنا نستلهم هنا من إمكانات تونس الكبيرة التي تسمح لها بالتحرك بسرعة لضمان الانتقال السلمي من أجل الإصلاح. ولعل من أهمِّها حيوية المجتمع المدني والمنظمات الوطنيّة بالإضافة إلى نوعية النخب وتقاليد الأحزاب السّياسيّة والتماسك المجتمعيّ حول الدّولة. كما نستلهم أيضا من تقليد الحوار في تونس قبل الثّورة وبعدها كي نُهيِّئ الأرضية لتنظيم الحوار الوطني الشّامل. ويكون الهدف منه تحديد أسس العيش السّياسيّ المشترك وتوضيح قواعد العمل السّياسيّ الدّيمقراطيّ حسب الرؤية الّتي تمّ اقتراحنا هنا وخاصّة منها إصلاح دستور سنة 2014. يساهم المشروع في الحوار بمبادئه الموضّحة هنا بالإضافة إلى رؤيته لمنظومة

الحرّيّات والحقوق وكذلك بوسائله مثل الميثاق الدّيمقراطيّ. فنحن على قناعة بأنّ من بين أسباب فشل البناء السّياسيّ الدّيمقراطيّ بعد الثّورة هو عدم الاتفاق على أسس العيش السّياسيّ المشترك لأنّ الرهانات الحقيقية للأحزاب كانت مرتبطة أكثر بالسيطرة على الدّولة وعلى أجهزتها. لكن مثل هذا الميثاق لن يكون كافيا إذا لم يأخذ طابعا إلزاميا ولو في المستوى الأخلاقي وإذا لم يتحوّل إلى ثقافة يستنبطنها الفاعلون السياسيون كي تصبح معلما (Un repère) للثقافة العليا للدّولة.

يُنتَظَرُ أن تدور مخرجات هذا الحوار حول مستويين. مستوى أوّل يتعلق بملامح الإصلاح العامّ القانوني والمؤسساتي ثمّ من ناحية ثانية خارطة الطريق الكفيلة بتفعيل ذلك. يهدف المستوى الأول إلى إرساء إطار يوضح منظومة الحرّيّات والحقوق من أجل ترسيخ العدالة والدّيمقراطيّة كنظام واحد متكامل على شاكلة ما تمّ اقتراحه هنا في هذا الجانب. كما يسمح هذا الإطار للمواطنين والمواطنات بالاختيار السّياسيّ الحر في عمليّة انتخابية حرة وشفافة ومتساوية ويسمح بالانتقال لاستقرار ديمقراطي في دولة قويّة وناجعة. هذا فضلا عن وضع نسيج مؤسساتي يضمن قوّة دولة القانون الدّيمقراطيّة كي تكون إطارا وأداة للتّقدم الشّامل. أمّا المستوى الثّاني فيتعلّق بوضع خارطة طريق توضح مراحل تحقيق هذا البديل في ظلّ وضع انتقالي كما سبق وأشرت. إذ تدخل هذه المقترحات في سياق تحييد منظومة التّسلّط التحريضي وإرساء منظومة بديلة ممّا يعطيها الطابع الانتقالي وما يتطلّبه ذلك من توضيح لإطارها ولمداها الزمني ولآلياتها مثل الحكومة الانتقالية وأهدافها. فكل فترة انتقالية تتطلب حكومة انتقالية محايدة. ربّما يمكننا أن نضيف هنا مستوى ثالث يتعلّق بطريقة وبوسائل تفعيل

المقترحات المتفق حولها ومن أهمها موقع السّلطة الحالية من مجمل المخرجات. وهنا أُفضّل أن نتعامل مع الموضوع بمنطق المؤسّسات، أي أنّه يتمّ التّعامل مع رئاسة الجمهورية كمؤسسة من مؤسسات الدّولة وطريقة تفاعلها هي الّتي سوف تحدّد المراحل التّالية. ومن بين ذلك احتمالية اللجوء إلى وسائل الضغط الشعبي السلمي في إطار الحقوق الدستورية المتفق عليها.

أمّا المستوى الأخير فهو مستوى الفعل السّياسيّ المباشر وذلك في إطار انتخابات مقبلة تحترم المعايير الدولية لتسمح بتعددية حقيقيّة وبمنافسة حرة ضمن التوافقات المجتمعيّة الّتي يفضي إليها الحوار الوطني المجتمعيّ. ومن الطبيعي أن يكون هذا المشروع برؤيته وأسسه النّظريّة الفكريّة حاضرا كخيار انتخابي سواء في الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات التشريعية. وربّما من الأفضل أن يكون الحضور في شكل ائتلافي بين قوى عدّة تقبل بالطّرح الوارد هنا كي تشكّل نواة الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة كقوّة منافسة لمختلف القوى المحافظة. لأنّ في تشكّل مثل هذا الائتلاف توسيع للقاعدة الاجتماعيّة وبالتّالي الانتخابيّة للمشروع، كما أنّ تجميع هذه القوى حول مشروع مستقبلي يساهم في عقلنة المشهد السّياسيّ عبر تشكيل قوّة تقدمية عقلانية تُحدث التوازن مع القوى الأخرى الماضويّة.

أعتقد أنّه بهكذا مقاربة تجديدية من حيث المحتوى ومن حيث طريقة الإنجاز ووسائلها، يمكن أن نضمن فرصة لجلب اهتمام الرأي العامّ نحو مشاكله الحقيقية الّتي تختزلها حالة القلق الاجتماعيّ بمختلف تعبيراته. فالواقع معقد وتتداخل فيه أبعاد هيكلية سابقة للثّورة وبعدها مع أبعاد ظرفية داخلية ودولية. كما تتقاطع مستويات الأزمة وأبعادها بين السّياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ والنفسي بمعطييه الفردي والجماعي. ويستوجب ذلك

النّظر إلى طبيعة الأزمة في عمقها وهو ما أفضى بنا إلى الاستنتاج بأنّ مهمّتنا هي الخروج من منظومة الحاكمية بوجهها التسلطي ومنطقها الأمنيّ، نحو منظومة الحرّيّات والحقوق المتساوية ومنطق الإنجاز والنتائج. أي إنهاء انفراد منظومة التّسلّط بالواقع باعتماد منطق القوّة، عبر فتح الفضاء العامّ على المجتمع في سياق اتصالي تفاعلي. إنّ دور الفكر والفن والإعلام مهمّ في هذا السّياق الانتقالي عموما وخاصّة في سياق التصدّي لمنحى التّسلّط التحريضي المرتكز على الشّخصيّة الجماعيّة التّسلّطيّة. هذا هو الرهان الحقيقيّ حسب رأيي من أجل معركة المستقبل، معركة التقدّم، والّتي تبدأ بخطوة أولى شعارها «تحدّي الوجود». أي تحدّي إلاّ نترك الفضاء العامّ فريسة تنهشها مختلف الرّداءات والاستيهامات والانتهازية. لكن كلّ ذلك يتوقف على مدى استعدادنا للخروج من عزلتنا كأفراد كي ننخرط في الشّأن العامّ وفي الصالح العامّ كقوة فاعلة لأن فيه وجودنا كأفراد وكمصالح في النّهاية. علينا الإقرار بأننا، أصحاب العقل، موتى بانعدام فعلنا، وليس لدينا ما نخسره في تجربة الممارسة، بل نكسب الوجود، نكسب الحياة.

خاتمة

عود على بدء، عود إلى أسئلتنا في منطلق هذا العمل، عودة إلى سؤال «وين ماشين» لنقول الآن بأنّ السّؤال الأهم هو «وين لازم نمشو؟». ولمعرفة وجهتنا وطريقنا علينا أن نعرف من أين أتينا وأين نحن. لقد أتينا من جرح فاطمة ورغبتها في أن تُشفى كي تتذوّق الحياة. لقد أتينا من حالة قلق اجتماعيّ فجَّر غضبا وكان الأمل في أن تَقود حريتها إلى شفائها وتأمين حياتها كما رغبت فيها. غير أنّ الحياة آلت إلى كابوس وانهارت الآمال حتّى احتارت بين تَخيُّر حريتها أو تَخَيُّر رغيف خبز. إلى هكذا وضع من معاناة فاطمة ومواطنيها آل الصراع بين القوى السّياسيّة الفاعلة على الحكم فزاد القلق وانهارت المبادئ وفقد الناس معالم الطريق حتّى رضو بحكم القوّة والسلطان. هكذا ومنذ أولى انتخابات حرة وشفافة في أكتوبر 2011 تمحورت السّياسيّة فقط حول سؤال «من يحكم» و«مع من يحكم»، حتّى انتهى الأمر إلى حكم واحد، حكم الشّخص المحرّض الّذي جمع كلّ السلطات بما فيها سلطة القانون. فهو الدّولة والسياسة والقانون وحتّى الشّعب.

أنّها نفس منظومة الحاكمية، والّتي وصلت أقصى تعبيراتها مع قيس سعيّد وتعمّقت بالرّغم من جراح ومعاناة التونسيّين والتونسيّات حتّى أصبح الأمر ينذر بكلّ المخاطر. لذلك أصبح تغييرها أولويّة من أجل الاهتمام

بالمشاكل الحقيقية للبلاد. إنّنا اليوم في تونس في حاجة إلى المنظومة الّتي كانت منشودة زمن الثّورة، منظومة تهتمّ بحل مشاكل الإنسان التّونسيّ وفتح آفاق له في التقدّم وتستعمل الحكم وسيلة لذلك وليس هدفا في حدّ ذاته. منظومة الحرّيّات والحقوق المتساوية للجميع، كما قدمتها هنا، يمكن أن تكون بديلا عن منظومة الحاكمية لأنّها تحمس المواطنين والمواطنات من أجل العمل والكسب وتحصيل الثروة وهي الضامنة أيضا للتكامل بين المصلحة الفرديّة والمصلحة العامّة سواء في مجال الدّيمقراطيّة أو في مجال العدالة. ثلاث أسس تنبني عليها هذه المقاربة: الاستثمار في الحرّيّات والحقوق، والاستثمار في الكسب والثروة، ثمّ الاستثمار في الإنسان وفي محيطه. والحقيقة أنّه لا شيء يمنعنا في تونس كي نرِكّز منظومة حكم ناجعة اقتصاديّا واجتماعيّة تخرجنا من اجترار الماضي لتدفع بنا نحو مستقبل التقدّم الشّامل. فتقاليد الدّولة الحديثة وتقاليد الإدارة، على علاّتها، وتقاليد المجتمع المدني والمنظمات وتنوع الخبرات والطاقات البشرية تؤهلنا إلى ذلك. كلّ ما ينقصنا اليوم هو رؤية واضحة للمستقبل، والإيمان بالذات، الإيمان بأنفسنا كي نستعيد العقل الّذي بنى هذه الدّولة حجرا وراء حجر منذ ما يقارب الثلاثة قرون. فعقل هذه الدّولة لم يعد سجين أهواء عقل سياسيّ، بل أصبح سجين أهواء وانفعالات الشّخص. وليس لدينا، نحن النخب العقلانيّة لهذا البلد، ما نخسره لأننا خاسرون بطبيعتنا، فنحن، في زمن هيمنة الرداءة والقبح، غير موجودين بالمعنى الفكريّ الّذي نُنَظِّر له ولا بالمعنى السّياسيّ. تحدينا اليوم هو تحدي الفعل السّياسيّ الجماعيّ كي نخرج من مختلف الرّداءات. علينا فقط أن نخطو أولى الخطوات وليس هناك أفضل ممن ينتجون المعلومة، فكرا وحقائق وفنا، كي يكون لهم شرف إعطاء إشارة الانطلاق من أجل بدء المسيرة نحو التقدّم. إنّ دور

النخب مركزي في التّاريخ الحديث للأمم، بالرّغم من التشكيك فيها من طرف أنظمة التّسلّط المعادية لحرية الشعوب عبر خلق تضاد مفتعل بينها وبين باقي الشّعب. للنخب دورها الفاعل في التشخيص وفي طرح البدائل وحتّى في الفعل المباشر في سياقات الاستثناء كما حالنا اليوم. وباقي الشّعب مهما كان وضعه فهو يثق دائما في هذه النخب، ويستمع إليها، وهو يقيِّمها حسب انعكاسات ما تقترحه على أرض الواقع ضمن عقل البراغماتيّة الحياتيّة. إنني أدعو في الحقيقة إلى فعل جماعيّ يجمع النخب والفاعلين والكفاءات والمواطنين والمواطنات، كلّ على قدر إمكاناته للمساهمة في استعادة حقهم في الحياة الكريمة كما يرونها بكل حرّيّة وفي إطار المساواة. أنّه تحرك جماعيّ يُخْرِج الفعل من الحالة الفرديّة إلى مستوى الانخراط في قضية جماعيّة. فعند الفعل تستوي النخب وباقي الفاعلين الاجتماعيّين الأقل تكلُّما.

هل هنا ك أفضل من كتاب كي نتخذه منطلقا لعودتنا إلى تقرير مصيرنا وإلى حقنا في خوض معركة المستقبل، مستقبل التقدّم؟ أنّه رمز المعرفة في مواجهة الجهل والتكلس، أنّه رمز الوعي في مواجهة التغييب، أنّه رمز الجمال زمن القبح. الكتاب هو إحدى رموز تونس المنسية، وهو الحاضر وسط شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة بين يدي ابن خلدون، كما كان حاضرا في كلّ تاريخها. الكتاب، وأي كتاب، ليس ملكا لكاتبه، بل فيه تجميع لأفكار البلاد ومختلف التجارب، فيه حتّى الكثير من قرائه، لأن كلّ نص بطبيعته هو نص بيني (tout texte est intertexte). أنّه ليس أفضل من كتاب لتجسيد وحدتنا وفعلنا الجماعيّ والتوفيق بين مصالحنا كأفراد والمصلحة العامّة، وهي أساس العدالة والدّيمقراطيّة. ليس الكتاب فقط

وسيلة لتغيير النظرة إلى الواقع، بل هو أيضا وسيلة لتغيير الواقع. وقد حاولت تجسيد ذلك عن طريق تفعيل مبدأ النضال بالفعل الاتّصاليّ، وخير اتصال اليوم هو كتاب. ضمن هذه الرؤية أقدمت على مغامرة تُوازي بين البحث والتفكير والفعل في الواقع. هي ليست مغامرة اختيارية، بل يفرضها الوعي بالواجب المهني والأخلاقي والمبدئي تجاه البلاد. واجب مهني لأنّه لا خير في علمنا المعرفي إذا كانت البلاد تغرق أمامنا دون رد جماعيّ فاعل. ثمّ واجب أخلاقي تجاه فاطمة الّتي تنتظرنا كي نرفع معا راية التحدّي وننطلق من أجل مستقبلنا، بعد أن عرفنا وضعنا ومصدر آلامنا ورفعنا العقبات وتسلحنا بقدراتنا وارتسمت أمانا واضحة طريق التقدّم. فكفانا القديم والحج إليه. اليوم، نريد التقدّم.

بعض المراجع
للتّعمّق في الجوانب النّظريّة

جعيّط (هشام)، أزمة الثقافة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، 2000.

اللّطيفي (عادل)، الدّولة والثّورة والحداثة، من الاستثناء العربي إلى الخصوصية التّونسيّة، دار مسكلياني، تونس، 2020.

ADORNO Theodor W., *Étude sur la personnalité autoritaire*, Allia, Paris, 2007 (1950).

FREUD Sigmund, *Le malaise dans la culture*, Flammarion, Paris 2010.

HABERMAS, Jürgen, *Espace public et démocratie délibérative : un tournant* (traduction), Gallimard, Paris, 2023 (2022).

HORKEIMER Max, ADORNO Theodor W., *La dialectique de la raison*, Gallimard, Paris, 1974 (1944).

LÖWENTAL Léo, GUTERMAN Norbert, *Les prophètes du mensonge, étude sur l'agitation fasciste aux États-Unis* (traduction), La découverte, Paris, 2019 (1949).

RAWLS John,

- *La justice comme équité* (traduction), La découverte, Paris, 2006 (2001).
- *Justice et démocratie*, Seuil, Paris, 1993.

ROUSSEAU Jean-Jacques, *Du contrat social,* Flammarion, Paris, 1992.

SEN Amartya, *L'idée de justice* (traduction), Champs, Paris, 2023 (2009).